سلسلة الأجزاء الحديثية

(٣)

كشف النقاب

عن ضعف حديث

عائشة في الحجاب

بقلم: صالح بن عبد الله العصيمي

سلسلة الأجزاء الحديثية

(٣)

كشف النقـــاب

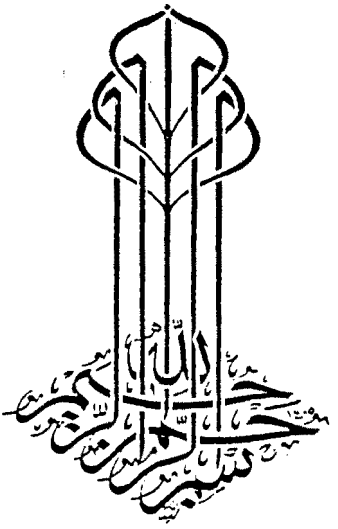
عن ضعف حديث

عائشـــة في الحجـاب

بقلم: صالح بن عبد الله العصيمي

حقوق الطبع محفوظة

الطبعـة الأولى
١٤١٣هـ


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

ان الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله **﴿ياأيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون﴾** [آل عمران: ١٠٢]. **﴿ياأيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً ونساءً واتقوا الله الذي تسألون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيباً﴾** [النساء: ١]. **﴿ياأيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً﴾** [الأحزاب: ٧٠، ٧١].

أما بعد:

«فإن الله سبحانه عَلِم ما عليه بنو آدم من كثرة الاختلاف والافتراق، وتباين العقول والأخلاق، حيث خُلِقوا من طبائع ذات تنافر، وابتلوا بتشعب الأفكار والخواطر.

فبعث الله الرسل مبشرين ومنذرين، ومبينين للإنسان ما يضله ويهديه، وانزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه.

وأمرهم بالاعتصام به، حذراً من التفرق في الدين، وحضهم عند التنازع على الرد إليه، وإلى رسوله المبين». [1]

وان مما وقع فيه النزاع، وسودت حوله الرقاع، حديث عائشة في الحجاب، وقد تطاولت إلى تحريره الرقاب، وجانب كلا الفريقين الصواب، مسلكاً وطريقه، لا نهاية ونتيجة، فأما مُحسنوه فلم يفهموا علله، ولم يدركوا خلله، وأما مضعفوه فلم يحسنوا تعليله، وفاتهم من خلله دقيقه، فقوىٰ همتي، وشد عزيمتي، إظهار ما خفي عليهم، وإبراز ما فاتهم إليهم، مع صون العبارة، عن التجريح ولو بالاشارة، إذ ذاك مذهب مرذول، مردود غير مقبول، لا يحسن بك اتباعه، ويشينك اتخاذه وافتعاله.

وقد جعلت هذه الرسالة المحبرة المقالة، على مقدمة وفصول، مزينة بغرر النقول، فأما المقدمة فضمنتها نصيحة

(١) من مقدمة شيخ الاسلام ابن تيمية لكتابه «تنبيه الرجل العاقل على تمويه الجدل الباطل»، كما في العقود الدُرية (ص٢٩ ـ ٣٠) لابن عبدالهادي رحمه الله.

إلى طلاب العلم الشريف، ممن يتعاطون البحث والتصنيف، وأما الفصول فهي:

١ ـ فصل في: تخريج حديث عائشة رضي الله عنها، وبيان اضطراب الرواة عن قتادة بن دعامة السدوسي فيه.

٢ ـ فصل في: ذكر طريق أخرى عن عائشة لا تتعلق بسابقتها في أحد من رواتها.

٣ ـ فصل في: شاهد عن أسماء بنت عُميس رضي الله عنها.

٤ ـ فصل في: ذكر من ضعفه من علماء العصر.

٥ ـ فصل في: بيان شواهد غير معتبرة عند أهل التحقيق.

٦ ـ فصل حاو لخلاصة البحث.

جعل الله أعمالنا خالصة لوجهه، ونفعنا بها يوم لا ينفع مالٌ ولا بنون، إلا من أتى الله بقلب سليم.

وكتبه: صالح بن عبدالله العصيمي

هذه المقدمة في ١٧/٩/١٤١١هـ[٢]

وأصل البحث فرغ منه في: ٨/١١/١٤٠٨هـ

(٢) ثم كسلت عن اتمام تبييضه حتى وردني اتصال في ٧/٤/١٤١٢هـ من بعض الاخوة في الكويت يستحثني لتعجيل اتمامه، لحاجته إليه في اختلاف وقع فيه، فعجلت في ذلك وانتهيت منه في ١٠/٤/١٤١٢هـ ولله الحمد والمنة.

المقدمـــة

أخي . . اسمع نصيحتي، وخذ منيحتي، فإني قد خبرت الطريق، ومخرت المضيق، ـ على صغر السنْ، وقلة المستفاد من الـزمن ـ، لِما واجهت من العـواصف، وقـابلت من القواصف ، على أن الطريق لازالت طويلة، وعوائقها شديدة.

فاسمع وخذ، أو اسمع ودع:

عليك رعاك الله أن تجعل الإنصاف سِمتك،[٣] والعدل طريقتك، طالباً للحق، والعلم الموّثق، دون انصياع لتقليد، أو شغفاً بشذوذ وتجديد، غير متأثر بأشياخك، ولا مذاهب أوطانك، تزن النصوص بهم، وتفهمها بفهمهم، بل اخلع ربقة ذلك التأثير، واجعل النصوص لك ميزان التقرير، والاختيار والتحرير.

ثم إن دلفت بوابة التصنيف، ولبست لبوس التأليف،

(٣) قال الذهبي في سير أعلام النبلاء (٢٠/٢٢٣): «الإنصاف عزيز».

فاصـدق الله فيما تكتب، وكن متيقناً فيه ولا ترتب، جامعاً لطرق الأحاديث النبوية، وكاشفاً عن وجوه المسائل الفقهية، وغيرهما من الفنون العلمية.

وسر على الـدرب صابراً، ثابتاً ومصابراً، غالقاً الآذآن، عن أعـداء الزمان، مختاراً من البحوث ما للناس فيه حاجة، متمخضاً بالإجادة والإفادة، جاعلاً ميزانك في ذلك، علماء السنة المنتشرين في الممالك، عارضاً عليهم بحوثك وأعمالك. واقصد في مشيك، واغضض من صوتك، فلا تتطاول على الأئمة، من حفاظ الأمة، وعلماء الملة، واحفظ لهم قدرهم، وأكـرم نزلهم، واطلب لهم الأعذار، وتحمل في الذب عنهم الأخطار، فلولاهم ـ بعد الله ـ ما كنتْ، ولبقيت عاجزاً وما فهمت.

أخي... إنك قد علمت ألا فاعمل، واعرف حق ربك ولا تغفل، وجد لأمتك بأوقات مهداة، قضِّها في الدعوة إلى الله، واصبر على ما يعتريك من مِحن، ومصائب وإحن، فإن الأمة محتاجة إلى عالم عامل، داعية صابر، فكن أنت هو.

تلكم لكم نصيحتي، وهي شعار فضيحتي، فكفاني سوءاً

رقمها، مع غفلتي عن تحقيقها وفهمها، فادع الله لي أن يسد هذا الخلل، ويستر ما بي من الزلل.

الفصل الأول
تخريج حديث عائشة
وبيان اضطراب الرواة عن قتادة فيه

قال أبو داود السجستاني في السنن (٤١٠٤) - رواية اللؤلؤي :-

حدثنا يعقوب بن كعب الانطاكي ومؤمَّل بن الفضل الحراني قالا : حدثنا الوليد عن سعيد بن بشير عن قتادة عن خالد - قال يعقوب : ابن دُريك - عن عائشة رضي الله عنها أن أسماء بنت أبي بكر دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليها ثياب رقاق فاعرض عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال : ياأسماء إن المرأة إذا بلغت المحيض لم تصلح أن يُرى منها إلا هذا وهذا» وأشار إلى وجهه وكفيه .

ورواه البيهقي في السنن (٢/٢٢٦ ، ٧/٨٦) وفي الآداب (٨٧٧) وابن عدي في الكامل (٣/١٢٠٩) وابن مردويه - كما في الدر المنثور(٦/١٨١)- وعبدالحق الإشبيلي في الأحكام الكبرى (١٤٥/خ)[٤] من طريق الوليد بن مسلم به .

قال أبو داود (٤/٣٥٨) :

«هذا مرسل خالد بن دريك لم يدرك عائشة رضي الله عنها» .

وحكم عليه أبو حاتم الرازي - كما في علل ابنه(١/٤٤٨)- بأنه

(٤) كما في الحجاب للشيخ عبدالقادر السندي (ص ١٣) .

مرسل، ـ يعني منقطع ـ ونقله عنهما ابن كثير (٣/٤٥٤) مقراً له.

وكذا قال العلائي في جامع التحصيل (١٦٠).

قال ابن عدي: «ولا أعلم رواه عن قتادة غير سعيد بن بشير وقال مرة عن خالد بن دريك عن أم سلمة بدل عائشة». ا. هـ.

وقال ابن التركماني في الجوهر النقي (٧/٨٦):

«وفي سنده الوليد بن مسلم عن سعيد بن بشير، والوليد مدلِّس، وابن بشير، قال يحي: ليس بشيء، زاد ابن نمير: منكر الحديث، وضعفه النسائي، وقال ابن حبان فاحش الخطأ».

وأعله ابن القطان بخالد فقال ـ كما في نصب الراية (١/٢٢٩) ـ «مجهول الحال».

وقال المنذري في مختصر سنن أبي داود (٦/٥٨):

«وفيه أيضاً سعيد بن بشير أبو عبدالرحمن البصري، نزيل دمشق مولى بني نَضْر، تكلم فيه غير واحد».

ونقله الزيلعي في نصب الراية (١/٢٩٩) وأقره.

وقال ابن حجر في التلخيص الحبير (٣/٤٣):

«تفرد [به] سعيد بن بشير ـ وفيه مقال ـ عن قتادة، بذكر خالد فيه.. ورجح أبوحاتم أنه عن قتادة عن خالد بن دريك ان عائشة.. مرسلٌ».

قلت: هذه الطريق ذات علل ست:

الأولى: تدليس الوليد بن مسلم.

وهو موصوف بتدليس الشيوخ والإسناد والتسوية وشرها ثالثها ويلزم ان يبين سماعه من شيخه وسماع شيخه ممن فوقه دون بقية الاسناد كما توهم بعض العصريين فعلى ذلك نص أهل الاصطلاح، لكنه في هذا النوع مختص بحديث شيخه الأوزاعي.

وقد اشتهر الوليد بالتدليس والمشهور به لا يقبل المعنعن من حديثه.

والثانية: ضعف سعيد بن بشير الأزدي.

وقد اختلفت فيه الأقاويل كما قال الحاكم، فتركه ابن مهدي وضعفه ابن معين وابن حنبل وابن المديني والنسائي وقال شعبة:

«صدوق أو ثقة» ـ الشك من الرواة عنه ـ.

وقال الرازيان «محله الصدق عندنا»؛ قال ابن أبي حاتم: فقلت لهما: يحتج به، فقالا: يحتج بحديث ابن أبي عروبة والدستوائي هذا شيخ يكتب حديثه.

والكلام فيه طويل الذيل كما تراه في تهذيب الكمال (١/ ٣٤٨) ـ وفي حاشيته جل مصادر ترجمته ـ، والخلاصة أن فيه ضعفاً وحديثه حسن في الشواهد، قال الزيلعي (١/ ٧٤):

«وأقل أحوال مثل هذا أن يستشهد به» ا. هـ.

والثالثة: تفرده به.

والتفرد علة جارحة لمن تكلم فيه، وكان كبار أهل الحديث ذوي عناية بها، كما ترى أمثلته في الجامع للترمذي ومعاجم الطبراني ومسند البزار، وقد أفردها الدارقطني بكتاب اسمه الافراد والغرائب ورتبه أبوالفضل ابن طاهر على الاطراف، وأفردها أيضاً ابن شاهين في كتاب رسمه: «الافراد».

وقد تفرد سعيد بهذا عن قتادة،[٥] ومع شدة ضعف حديثه عن قتادة ـ فقد قال ابن نمير: «يروي عن قتادة المنكرات» وقال النسائي «سعيد... يروي عن قتادة ضعيف» وقال الساجي «حدث عن قتادة بمناكير». وقال ابن حبان «يروي عن قتادة ما لا يتابع عليه» ـ فقد تفرد به عن أصحاب قتادة الثقات كشعبة والدستوائي وابن أبي عروبة، فأين كانوا حتى يتفرد به ـ مثله عن مثل قتادة ـ وهذه علامة المنكر في حديث الرجل كما شرحه الإمام مسلم في مقدمته.

والرابعة: اضطراب سعيد فيه:

فمرة رواه عن قتادة عن خالد عن عائشة.

وأخرى قال ـ كما تقدم في كلام الحافظ ـ عن قتادة عن خالد ان عائشة.

وثالثة قال ـ كما تقدم في كلام ابن عدي ـ عن قتادة عن خالد عن أم سلمة.

(٥) كما تقدم عن ابن عدي والحافظ.

واضطراب مثل هذا لوجاء عن ثقة لم يقبل حديثه فكيف عن هذا الضعيف.

والخامسة: مخالفة سعيد لثقتين من أصحاب قتادة.

فقد خالف سعيدا ثقتان فروياه عن قتادة مرسلاً:

أحدهما هشام الدستوائي:

فقال أبو داود في المراسيل (٣٤٧):

حدثنا محمد بن بشار حدثنا ابن داود حدثنا هشام عن قتادة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إن الجارية إذا حاضت، لم يصلح أن يرى منها إلا وجهها ويداها إلى المفصل».

وإسناده صحيح إلى قتادة.

فهشام هو الدستوائي الثقة الجبل، وابن داود هو عبدالله ابن داود بن عامر الخُريبي ثقة ثبْت، ومحمد بن بشار حافظ ثقة، وابوداود إمام جبل حافظ.

والثاني: معمر بن راشد:

أخرجه عبدالرزاق الصنعاني في تفسيره ـ كما في الدر المنثور

(٦/ ١٨٠) ـ وعنه ابن جزير في تفسيره (١٨/ ١١٨ ـ ١١٩) قال:

أخبرنا معمر عن قتادة قال بلغني ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ولا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تخرج يدها إلا إلى هنا» وقبض نصف الذراع.

واسناده صحيح عن قتادة.

فمعمر هو ابن راشد البصري ـ نزيل اليمن ـ ثقة مشهور، والراوي عنه أخص الناس به عبدالرزاق بن همام الصنعاني إمام حافظ مصنف ـ وانظر لزاماً التنكيل للمعلمي ـ

ولا شك في تقديم رواية هذين على سعيد، وباتت روايته منكرة لمخالفته الثقات من أصحاب قتادة.

وقد اختلف حديث هشام ومعمر عن قتادة، لفظاً وحكماً، والراجح حديث هشام فإنه من رؤوس أصحاب قتادة، أما معمر فدونه بكثير.

وقد عجبت لقوم جعلوا مرسل قتادة شاهداً لحديث عائشة مع أن أصل الحديث مرسل عن قتادة فوصله ضعيف خالف

الثقـات فلا يعتد بحديثه، ولا يعتبر أصلاً لكونه توهم ولا وجود له.

والسادسة: الانقطاع:

فان خالدا لم يسمع من عائشة كما تقدم عن غير واحد من الأئمة.

تتمة: علل متوهمة:

١ ـ قال ابن القطان في خالد بن دريك: «مجهول الحال».

وهذا وهمٌ عجيب ولعله تحول حفظه إلى آخر فإن خالداً ثقة معروف:

قال ابن معين: مشهور وقال مرة: ثقة.

وقال النسائي: ثقة.

ووثقه ابن حبان.

ووثقه الذهبي وابن حجر، وانظر تهذيب الكمال (٨/٥٥).

٢ ـ تدليس قتادة:

ويجاب عنه بأمرين أو احد هما:

الأول: ان من تكلم فيه بالتدليس فإنما المقصود في

حديثه عن الطبقة التي وقع شيء من تدليسه فيها وهي طبقة شيوخه ومن دلس عن الصحابة انما يتخوف في تدليسه عنهم دون من دونهم كالتابعين وهذا حال قتادة هنا فانما عنعن عن تابعي هو خالد بن دريك.

والثاني: ان التدليس[٦] انما يضر باحدى قرائن:

١ ـ تبين تدليس الراوي في هذا الحديث بجمع طرقه أو الوقوف على نص في ذلك عن إمام حافظ.

٢ ـ وجود قرينة في المتن هي نكارته تشير إلى وقوع تدليس فيه إذ لا تتصور من مثل الثقة الموصوف بالتدليس.

٣ ـ تبين عدم سماع المدلس ممن فوقه لأنه هنا منقطع فلا ريب انه حُدث به ويعرف ذلك بنصوص الأئمة.

٤ ـ اشتهاره به، والمقصود اشتهار التدليس في حديثه لكثرة وقوعه فيه كالوليد بن مسلم، لا اشتهار وصفه به، فقتادة ممن اشتهر وصفه به لأن الأئمة يسمون من دلس ولو مرة مدلساً، وقد تتابع جمع على وصفه به ولذلك قال الحافظ في مراتب المدلسين (٣ ١٠٢): «كان حافظ

(٦) بالنسبة للثقة دون الضعيف.

عصره، وهو مشهور بالتدليس». [٧]

والمقصود اشتهار الوصف لقتادة به، دون كثرته في حديثه فإنك تنقب مروياته فلا تظفر بنزر يسير والله أعلم.

وليس شيء من هذه القرائن التي عُرفت بالاستنباط من كلام وصنيع الأئمة الحفاظ موجودها هنا.

(٧) وايراد ابن حجر له في المرتبة الثالثة فيه نظر.

الفصـــل الثاني

ذكر طريق أخرى عن عائشة

لا تتعلق بسابقتها في أحد من رواتها

قال الحسين بن داود الملقب بسنيد ـ في تفسيره كما في الدر المنثور (٦/ ١٨٠) ـ وعنه رواه ابن جرير (١٨/ ١١٩):

حدثني حجاج عن ابن جريج قال قالت عائشة دخلت عليَّ ابنة أخي لأمي عبدالله بن الطفيل مزينة فدخل النبي صلى الله عليه وسلم فأعرض فقالت عائشة يارسول الله إنها ابنة أخي وجارية فقال «إذا عركت المرأة لم يحل لها أن تظهر إلا وجهها وإلا ما دون هذا» وقبض على ذراع نفسه، فترك بين قبضته وبين الكف مثل قبضة أخرى.

وهذا إسناد ساقط فابن جريج بينه وبين عائشة مفاوز، وكان ابن جريج يرسل الأحاديث، ولا يبالي عمن أخذها كما قال الإمام أحمد.

وسنيد أفسد حديث حجاج هو ابن محمد المصِّيصي قال عبدالله بن أحمد بن حنبل: «كان أبي يرى أن أحاديث الناس عن حجاج صحاح إلا ما روى سنيد».

الفصـــل الثالث

شاهد عن أسماء بنت عميس

رضي الله عنها

قال البيهقي (٨٦/٧):

أخبرنا أبوالحسن علي بن أحمد بن عبدان أخبرنا أحمد بن عبيد حدثنا ابو عمران الجوني حدثنا محمد بن رُمح حدثنا ابن لهيعة عن عياض بن عبدالله أنه سمع إبراهيم بن عبيد بن رفاعة الأنصاري يخبر عن أبيه أظنه عن أسماء بنت عميس أنها قالت:

دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على عائشة بنت أبي بكر وعندها أُختها أسماء بنت أبي بكر وعليها ثيابٌ شامية واسعة الأكمام، فلما نظر إليها رسول الله صلى الله عليه وسلم قام فخرج فقالت لها عائشة رضي الله عنها: تنحي فقد رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم أمراً كرهه، فتنحت، فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم، فسألته عائشة رضي الله عنها لِمَ قام؟ فقال:

«أو لم تري إلى هيئتها؟ إنه ليس للمرأة المسلمة أن يبدو منها إلا هذا وهذا»، وأخذ بكفيه فغطى بهما ظهر كفيه حتى لم يُبدِ من كفه إلا أصابعه، ثم نصب كفيه على صُدغيه، حتى لم يُبدِ إلا وجهه.

وأخرجه الطبراني في الكبير (٢٤/ ١٤٢ ـ ١٤٣) قال حدثنا أبو الزنباع روح بن الفرج حدثنا عمرو بن خالد الحراني وأخرجه في الأوسط (٥/ ١٣٧ ـ مجمع البحرين) حدثنا موسى ابن سهل حدثنا محمد بن رمح قالا حدثنا ابن لهيعة به ليس فيه الظن الوارد عند البيهقي، ووقع عند الطبراني بدل شامية: سابغة.

قال الطبراني في الأوسط:

«لا يروي عن أسماء بنت عميس إلا بهذا الإسناد، تفرد به ابن لهيعة».

وقال البيهقي: «إسناده ضعيف».

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٥/ ١٣٧):

«وفيه ابن لهيعة، وحديثه حسن، وبقية رجاله ثقات».

قلت: هذا الإسناد ذو خمس علل:

الأولى: عبيد بن رفاعة الأنصاري ذكره البخاري في التأريخ الكبير (٥/ ٤٤٧) وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٥/ ٤٠٦) ولم يذكراه بجرح أو تعديل، وسكوت البخاري لا يفيد أحدهما، وسكوت ابن أبي حاتم لأنه لم يقف على شيء

فيه كما نبه في المقدمة على اصطلاحه هذا.

وذكره العجلي في الثقات (١٠٧٦) وابن حبان في الثقات أيضا (١٣٣/٥) ومعلوم تساهلهما في التوثيق لاسيما في هذه الطبقة وهم الأتباع.

فالرجل فيه نوع جهالة وتفرده يقع في القلب منه شيء، على أن التفرد يحتمل في هذه الطبقة والتي تليها أكثر من غيرهما.

الثانية: ضعف عياض بن عبد الله الفهري.

وقد اختلف فيه الناس:

فقال أحمد بن صالح: ثبت له بالمدينة شأن، وفي حديثه شيء.

وذكره ابن حبان (٥٢٤/٨) وابن شاهين (ص١٨٠) في الثقات.

وقال ابن معين: «ضعيف الحديث».

وقال أبو حاتم: ليس بالقوي.

وقال البخاري: منكر الحديث.

وقد قال البخاري: كل من قلت فيه منكر الحديث فلا تحل الرواية عنه نقله عنه ابن القطان في بيان الوهم والإيهام

(١/١٦٣/أ) وعنه الذهبي في الميزان (١/٦).

وقال الساجي: روي عنه ابن وهب أحاديث فيها نظر.

والراجح في حاله: أنه ضعيف الحديث ويشتد ضعفه فيما رواه عنه ابن وهب.

الثالثة: ضعف عبدالله بن لهيعة المصري.

والناس فيه اليوم على أربعة أقوال:

أحدها: انه ثقة مطلقاً وهو قول أحمد شاكر رحمه الله.

والثاني: أنه حسن الحديث مطلقاً وهو قول الشيخ حمود التويجري في جواب أهل الإيمان (ص ١٦).

والثالث: أنه صحيح الحديث فيما رواه عنه العبادلة ومن روى عنه قديماً ضعيف في غيرهم.

والرابع: أنه ضعيف مطلقاً وهو قول الشيخ عبدالعزيز ابن باز.

وأصحها الرابع فهو قول جمهور أهل الحديث وترى بسط التحرير لحال ابن لهيعة في حاشية الشيخ أحمد معبد على النفح الشذي (٢/٧٩٢ - ٨٦٣).

الرابعة: تدليس ابن لهيعة:

وقد وصفه بذلك ابن حبان في المجروحين (٢/١٨) ونقله الذهبي في الميزان (٢/٤٨٢)، والسير (٨/٢٣) ولم يتعقبه، وذكره سبْط ابن العجمي في أسماء المدلسين (٣٥٠ ـ الكمالية) وذكره ابن حجر في الطبقة الخامسة من المدلسين (ص ٥٤).

الخامسة: انفراد ابن لهيعة به:

قال ابن خزيمة ـ كما في التهذيب ٥/٣٧٧ ـ :

«لست ممن أخرج حديثه في هذا الكتاب إذا انفرد».

وذكره الترمذي في العلل الصغير ممن إذا تفرد بحديث ولم يتابع عليه لم يحتج به وقال الحافظ في الفتح (٢/٢٥٣):

«لا يحتج به إذا انفرد».

الفصـــل الرابع

ذكر من ضعفه من علماء العصر

ضعف الحديث جماعة من العلماء الأفاضل:

١ ـ الشيخ العلامة محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله (م ١٣٩٧) في أضواء البيان (٦/ ٢٠٠ ـ ٥٩٧).

٢ ـ الشيخ العلامة عبدالعزيز بن عبدالله بن باز ـ سماعاً منه ـ.

٣ ـ الشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين في رسالته: الحجاب (ص ٣٠).

٤ ـ الشيخ العلامة حمود التويجري في الصارم المشهور (ص ١١٤ ـ ١١٥).

٥ ـ الشيخ صالح بن إبراهيم البليهي في كتاب: يافتاة الإسلام! اقرئي حتى لا تخدعي (ص ٢٥٥).

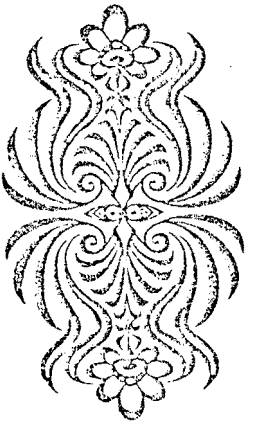
٦ ـ الشيخ حافظ العصر عبدالله الدويش رحمه الله (م ١٤٠٨) في المورد الزلال (ص ١٣٨).

٧ ـ الشيخ عبدالقادر بن حبيب الله السندي في الحجاب (ص ١٣).

٨ ـ الشيخ عبدالله بن جارالله الجارالله في مسئولية المرأة المسلمة (ص ٥٦).

٩ ـ الشيخ صفي الرحمن المباركفوري في الحجاب (٦٥)

وغيرهم من أهل العلم وأصحابه.



الفصـــل الخامس

بيان شواهد غير معتبرة

عند أهل التحقيق

قد قوى بعض أهل العلم الحديث أو بعض طرقه بشواهد غير معتبرة عند أهل التحقيق وإليك بيان ذلك:

١ ـ قال البيهقي (٢/٢٢٦) بعد أن روي حديث عائشة.

«مع هذا المرسل[٨] قول من مضى من الصحابة رضي الله عنهم في بيان ما أباح الله من الزينة الظاهرة، فصار القول بذلك قوياً».

قلت: يريد بقول الصحابة ما رواه عن ابن عباس وغيره في تفسير قوله تعالى ﴿**إلا ما ظهر منها**﴾ أنه الوجه والكفان، وهو ثابت عن ابن عباس فقد قال ابن أبي شيبة في المصنف (٤/٢٨٣):

حدثنا زياد بن الربيع عن صالح الدهان عن جابر بن زيد عن ابن عباس ﴿**ولا يبدين زينتهن إلا ما ظهر منها**﴾ قال: الكف ورقعة الوجه.

إسناده صحيح.

وأخرجه (٤/٢٨٤): [حدثنا] حفص عن عبدالله بن

(٨) يعني المنقطع وهو حديث عائشة بالسند الأول.

مسلم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ﴿**ولا يبدين زينتهن إلا ما ظهر منها**﴾ قال: وجهها وكفها وأخرجه البيهقي (٢/٢٢٥) من طريق حفص هو ابن غياث به.
وإسناده ضعيف فابن مسلم هو ابن هرمز المكي ضعيف الحديث، إلا أن ابن كثير ذكر في تفسيره (٣/٤٥٣) أن الأعمش تابعه فصح إن شاء الله.

وورد هذا التفسير عن عبدالله بن عمر.
قال ابن أبي شيبة في المصنف (٤/٢٨٤) [حدثنا] شبابة بن سوَّار قال حدثنا هشام بن الغاز قال حدثنا نافع قال ابن عمر «الزينة الظاهرة: الوجه والكفان».
وسنده صحيح.

ولا يُسلَّم لهذا الشاهد لأمرين:
أحدهما: أخرج ابن أبي شيبة (٤/٢٨٣، ٢٨٤) وابن جرير (١٠/١٨) من طريق أبي اسحاق السبيعي عن أبي الأحوص الجشمي عن ابن مسعود قال الزينة زينتان زينة ظاهرة، وزينة باطنة لا يراها إلا الزوج، فأما الزينة الظاهرة فالثياب وأما الزينة الباطنة فالكحل والسوار

والخاتم.

وإسناده صحيح، وقد رواه عن أبي اسحاق: شعبة ولا يحمل عن شيوخه إلا صحيح حديثهم كما قال الحافظ في الفتح (١/ ٣٦٠ ـ الريان).

وهذا القول يعارض القول السابق، وأقوال الصحابة إذا تعارضت ارتفعت.

والثاني: من مسالك أهل التفسير تفسير الشيء، بالنظر إلى مواضعه في القرآن، وكيفية ورودها، ولو نظرت إلى لفظ الزينة في القرآن،لفهمت أنه الشيء الخارج عن الذات المنفصل عنها كما قال تعالى: ﴿**إنا جعلنا ما على الأرض زينة لها..**﴾ وقوله: ﴿**ولقد زينا السماء الدنيا بمصابيح...**﴾.

وعليه فالمراد بالزينة في قوله تعالى: ﴿**ولا يبدين زينتهن إلا ما ظهر منها..**﴾: الزينة الخارجة عن ذات المرأة كالثياب ونحوها والله أعلم.

وهذا أمر قل من يفهمه فاحفظه.

٢ - قوى بعض أهل العلم والفضل الحديث بما رواه الطبراني (١٢١/٢٤) عن قيس بن أبي حازم قال دخلنا على أبي بكر رضي الله عنه في مرضه فرأينا امرأة بيضاء موشومة اليدين تذب عنه وهي أسماء بنت عُمَيس.
وإسناده صحيح[٩]، وأخرجه ابن سعد أيضاً في الطبقات (٢٨٣/٨).

وقال هذا يؤكد أن حديث أسماء محفوظ لأنها عملت به.
وقد فهم من قوله: «امرأة بيضاء موشومة اليدين» انها كاشفة ليديها ووجهها، وهذا احتمال، ومع الاحتمال يسقط الاستدلال، على أن الاحتمال الأولى انها كانت كاشفة ليديها كما يدل عليه السياق والوصف لهما، وأسماء بنت عميس من المهاجرات الأُول.
وقد قالت عائشة:

«يرحم الله نساء المهاجرات الأُول، لما أنزل الله عز وجل: ﴿**وليضربن بخمرهن على جيوبهن**﴾ شققن

(٩) وصححه ابن حجر في الفتح (٣٩٠/١٠).

مروطهنّ فاختمرن بها».

قال العيني في عمدة القارىء (١٥/٤٣٨): أي غطين وجوههن بالمروط التي شققنها

وقول عائشة: علقه البخاري (٨/٣٤٧ ـ فتح) ووصله ابن المنذر وابن مردويه ـ كما في الفتح (٨/٣٤٧) ـ وأخرجه أيضا أبو داود (٤/٣٥٧) والبيهقي (٢/٢٣٤) وإسناده صحيح.

فيبعد بما نقلت عائشة أن تكون أسماء بنت عميس كاشفة لوجهها أما اليدين فلقد كانت ـ كما يبدو من السياق ـ كاشفة عنهما إلا أن ذلك الكشف كان لضرورة.

«والضرورات تبيح المحظورات».

قال ابن عطية في قوله تعالى: ﴿**ولا يبدين زينتهن إلا ما ظهر منها**﴾ كما في الجامع للقرطبي (١٢/٢٢٩):

«ويظهر لي بحكم ألفاظ الآية أن المرأة مأمورة بأن لا تبدي وان تجتهد في الاخفاء لكل ما هو زينة، ووقع الاستثناء فيما يظهر بحكم ضرورة حزكة فيما لابد منه،

أو إصلاح شأن ونحو ذلك فما ظهر على هذا الوجه مما تؤدي إليه الضرورة في النساء فهو المعفو عنه».

قال القرطبي «هذا قول حسن».

على أن هذا كله يغني عنه:ما تحرر عند أهل الفقه والأصول من أن موافقة الراوي أو مخالفته لما روى عملاً أو فتيا لا أثر لها في روايته.

وإن رمنا الرد على هذا القائل بنحو دليله قلنا ان أسماء لم تعمل بما روت فقد أخرج ابن خزيمة (٤/٢٠٣) والحاكم (١/٤٥٤) عن هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبي بكر قالت: «كنا نغطي وجوهنا من الرجال وكنا نمتشط قبل ذلك» زاد الحاكم «في الإحرام».

وأخرج مالك (١/٣٢٨) عن هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر قالت: «كنا نغطي وجوهنا ونحن محرمات، ونحن مع أسماء بنت أبي بكر الصديق» وإسناده صحيح.

فهذه أسماء لم تعمل بما روت، ولكن الأمر ما قدمنا نقله عن أهل الفقه والأصول والله أعلم..

خلاصـــة البحث

قد تكلم ناس في المتن،وقدحوا فيه بأمور محتملة،أو أمور لا يظهر الإعلال بها محرراً، ونسب متنه إلى الاضطراب وقد غاب عنهم أن محسنيه إنما يريدون أصل الحديث، والذي يغني عن ذلك هو وهن أسانيده:

١ ـ فحديث عائشة من طريق سعيد بن بشير عن قتادة عن خالد بن دريك عن عائشة رضي الله عنها منكر لا وجود له وإنما هو غلط وتوهم والصواب فيه الإرسال عن قتادة.

٢ ـ والطريق الأخرى عنها ساقطة بالمرة.

٣ ـ وحديث أسماء بنت عميس ضعيف جداً.

والمرسل إنما يعتضد بالمسند الضعيف ضعفاً يسيراً وهو مما لا يوجد هاهنا وعليه:

فان هذا الحديث إنما يصح مرسلاً عن قتادة والمرسل ضعيف عند أهل النظر إلا بقرائن ليست موجودة هنا.

ولو صح لم يكن دليلاً قاطعاً لتأتي الإجابة عنه بأكثر من وجه ليس هذا موضعه والله ولي التوفيق.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٥ ـ ٧
نصيحة إلى طلاب العلم	٩ ـ ١١
الفصل الأول:	
تخريج حديث عائشة	١٣ ـ ٢٤
الفصل الثاني:	
ذكر طريق أخرى عن عائشة	٢٥ ـ ٢٧
الفصل الثالث:	
شاهد عن أسماء بنت عميس	٢٩ ـ ٣٥
الفصل الرابع:	
ذكر من ضعفه من علماء العصر	٣٧ ـ ٤٠
الفصل الخامس:	
بيان شواهد غير معتبرة عند أهل التحقيق	٤١ ـ ٤٨
خلاصة البحث	٤٩

من إصدارات
دار أهل الحديث

١ - *أحكام الزكاة*
للشيخ عبد الله الجار الله ٥ ريال

٢ - *وانذرهم يوم الحسرة*
للشيخ عبد الله الجار الله ٣ ريال

٣ - *رسالة إلى أئمة المساجد وخطباء الجوامع*
للشيخ عبد الله الجار الله ٥ ريال

٤ - *حتى لا يقع الزلزال*
تأليف إسماعيل الرميح ٣ ريال

٥ - *أحكام النعال*
تأليف إسماعيل الرميح ٣ ريال

٦ - *خطأ الأنام في الذكر بعد السلام*
تأليف إسماعيل الرميح ٢ ريال

٧ - *تذكير البشر بفوائد النوم المبكر وأضرار السهر*
للشيخ عبد الله الجار الله ١ ريال

٨ - *مجموعة رسائل رمضانية*
للشيخ عبد الله الجار الله ٢٠ ريال

٩ - *أيقاف النبيل على حكم التثيل*
تأليف عبد السلام العبد الكريم ٦ ريال

١٠ - *التمني*
تأليف عبد السلام العبد الكريم ٥ ريال

١١ - *عـوائـق الطـــلب*
تأليف عبد السلام العبد الكريم ٥ ريال
١٢ - *الغســـل والكفـــن*
للشيخ مصطفى العدوي ٨ ريال
١٣ - *الدرء لتصحيح حديث من حسن إسلام المرء*
تأليف صالح العصيمي ٤ ريال
١٤ - *امتاع المشيخة الأحمدية بطرق فضل المرويات الأربعينية*
تأليف صالح العصيمي ٤ ريال
١٥ - *كشف النقاب عن ضعف حديث عائشة في الحجاب*
تأليف صالح العصيمي ٤ ريال
١٦ - *رفع المنار لطرق حديث «من سئل عن علم فكتمه الجم بلجام من نار»*
تأليف صالح العصيمي ٤ ريال
١٧ - *الفصل بين المتنازعين في حديث «اللهم أني أسالك بحق السائلين»*
تأليف صالح العصيمي ٤ ريال

وسيصدر عن دار أهل الحديث قريباً إن شاء الله:

١ - *جهالات الناس في الطلاق*
تأليف إسماعيل الرميح

٢ - *قبس مختار من صحيح الأذكار*
للشيخ مصطفى العدوي

٣ - *حقـــوق وآداب*
للشيخ عبد الله الجار الله

٤ - *رســـائل نســـائية*
للشيخ عبد الله الجار الله

٥ - *أســـباب الســـــعادة*
للشيخ عبد الله الجار الله

وسيصدر قريباً إن شاء الله :

القول الفصل في حكم الاحتفال بمولد خير الرسل صلى الله عليه وسلم

تأليف

الشيخ إسماعيل الأنصاري